نظرة في مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

–د.يحي دريس

جامعة تبسة – الجزائر

الملخص:

يعالج هذا البحث مشكلات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، وهذا بالاعتماد على عدد من الأرقام والإحصائيات، التي تشخص وضع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. فبعد الانفتاح على اقتصاد السوق الذي شهدته الجزائر لم تتمكن من خلق وضع جديد يعتمد على المقاولة الخاصة ويبتعد على العمل العمومي المتكل أساسا على الريع النفطي، ومع الصدمة النفطية التي أدت إلى تخمة المعروض وتهاوي أسعار النفط لا يسع الحكومة تنمية الاقتصاد وتنويعه بالاعتماد على القطاع الخاص، من خلال تحفيز المبادرات الخاصة وتذليل العقبات أمام خلق وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المعيقات، المشاكلات، النمو، الجزائر.

Abstract;

This research deals with obstacles to the creation of small and medium-sized enterprises in Algeria, and this is based on a set of numbers and statistics, which diagnosed the status of the creation of the Algerian small and medium enterprises.

المقدمة

دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح توجها استراتيجيا للكثير من الدول العالم، لما لها من قوة وقدرة على تحريك التنمية، فهي تساهم مثلا في ايطاليا بـ99.9% من حجم المؤسسات العاملة، وتشغل 80% من مجمل العمالة في قطاعي الصناعة والخدمات، وفي الولايات المتحدة الأمريكية يوجد أكثر من 14.500.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تشغل نصف اليد العاملة هناك(OECD, 2015, p: 232, 369) وهو ما يبين مكانة هذه المؤسسات وقدرتها على تحقيق التنمية.

أما في الجزائر وبعد الانفتاح على اقتصاد السوق في بداية التسعينيات، وبالرغم من إنشاء الكثير من هيئات الدعم والمساندة، إلا أن نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لم يرقى للمستوى المطلوب، بل لم تتمكن الجزائر من خلق وضع جديد يعتمد على

المقاولة الخاصة ويبتعد على العمل العمومي المتكل أساسا على الريع النفطي، وساعد على تفاقم هذا الوضع ارتفاع أسعار البترول لتتجاوز حد 100 دولار للبرميل، مما جعل الحكومات الجزائري تتكاسل عن حل معضلات ومعوقات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للانطلاق بالاقتصاد الجزائري انطلاقة صحيحة، ومع الصدمة النفطية التي أدت إلى تخمة المعروض وتهاوي أسعار النفط لتقارب 36 دولار؛ أي أقل من السعر المرجعي المحدد في قانون المالية لسنة 2017 بـ 50 دولار للبرميل، لا يسع الحكومة إلا الرجوع إلى الأصل وهو تنمية الاقتصاد وتنويعه بالاعتماد على القطاع الخاص، من خلال تحفيز المبادرات الخاصة وتذليل العقبات أمام خلق وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

وللوصول إلى هذا المبتغى، سنحاول من خلال هذه الدراسة، إبراز أهم مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، وتشخيص واقعها علميا.

-إشكالية البحث

إشكالية الدراسة تدور حول التساؤل الرئيسي التالي: ما أبرز المشكلات التي تقف أمام نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؟

-فريضة البحث

لمناقشة هذا التساؤل فإننا ننطلق من فرضية أساسية مفادها: أن وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر غير مريحة وتحتاج لتطوير.

-أهمية وأهداف البحث

أهمية هذه الدراسة تكمن في محاولتها معرفة الأسباب التي تعترض نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حتى نستطيع تصحيحها وتجاوزها وبالتالي تنمية هذه المؤسسات، وكذا تصحيح مختلف الاختلال الهيكلية الموجودة في الاقتصاد الجزائري، الذي يعتمد على الريع البترولي، بدلا من تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما نأمل من خلال هذا الدراسة التعرف على أهم واطن الخلل التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، وتقصي ما إذا كان هناك معيقات فعلية تجعل من إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة بالجزائر أمر غاية في الصعوبة؛

منهج البحث

نستعين في هذا الدراسة على منهج الاستقراء، حيث سنقوم بتشخيص ومراجعة الوضع الخاص بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك باستخدام أسلوب الوصف والتحليل، وسوف نستعين في ذلك بالبيانات والإحصائيات ذات الصلة، كما إننا سنرجع إلى عدد من الأبحاث الأكاديمية التي من شأنها أن تدعم تحاليلنا وأطروحاتنا.

اولا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعيش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقعا متميزا، خاصة من ناحية الاهتمام والدعم الذي تستفيد منه، وقد مكن هذا الواقع من تحريك قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التطوير، وقبل التطرق لواقع إنشاء وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائري، ولضروريات البحث، سنعرف بداية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق ما حدده المشرع الجزائري الذي يحاول دائما تكييف تعريفها وفق التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما نتج عنه تعريف جديد لها في 2017.•

I. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

اعتمد المشرع الجزائري في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توصيات ومعايير الاتحاد الأوربي، حيث يلخص تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية في الجزائر على أنها: كل مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات، ، تشغل من 1 إلى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 04 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 01 مليار دينار، كما تستوفي معيار الاستقلالية، بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017، ص:09).

• التعريف الجديد الذي جاء به هذا القانون هو مضاعفة المبالغ المطلوبة سواء كحصيلة سنوية أو رقم أعمال مقارنة بالقانون السابق.

شكل رقم (01): تصنيف المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

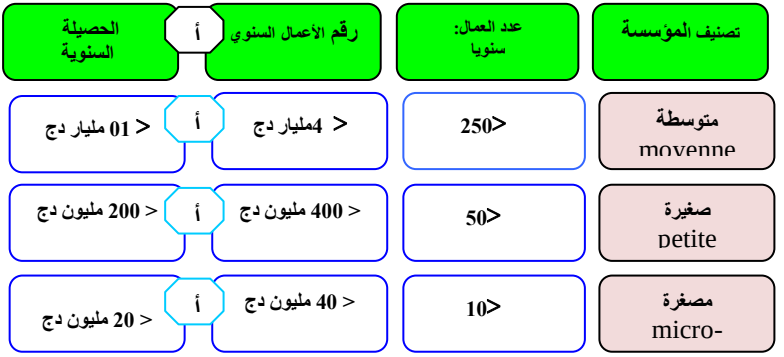

المصـــدر: وفق القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 يتضـــمن القـــانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

II. نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تبنت الجزائر –لاسيما خلال العقدين الأخيرين– استراتيجية وطنية للنهـــوض بقطـــاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تقضي بدعم هذه المؤسسات خلال مختلف مراحل حياتها: الإنشاء، التنمية، الديمومة، وهو ما تسعى الجزائر لتحقيقه.

فقد بلغ تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نموا معتبرا خلال الســـنوات الأخيرة، حيث استطاع أن يصل حجم المؤسسات خلال النصف الأول لســـنة 2016 رقـــم 1014 075 مؤسسة، بعدما كان 811896 مؤسسة في النصف الأول لسنة 2015، وهـــو مـــا يمثل نسبة نمو تقدر ب 13.7%، وقد تم إنشاء مـــا حجمـــه 264 117+ مؤسســـة صـــغيرة ومتوسطة خلال هذه الفترة.

ولتقريب الصورة وتوضيحها قمنا باحتســـاب معـــدل إنشـــاء المؤسســـات الصـــغيرة والمتوسطة في الجزائر، فتحصلنا على ما معدله 13 مؤسسات في الساعة عبـــر التـــراب الوطني، وهي نسبة إنشاء جد ضعيفة. ناهيك عن حجم المؤسسات التي تلغي نشاطها الذي وصل خلال الست أشهر الأولى لسنة 2016 إلى 12650 مؤسسة أي أن 15% من المؤسسات المنشأة تندثر وهو معدل فشل يعد مرتفع(Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, Novembre 2016, p :9, 15.).

كما أن احتساب نسبة التغطية بمقارنة حجم المؤسسات بعدد السكان يبين الوضع السيئ لحجم هذا القطاع المهم بالجزائر، حيث بلغت 25 مؤسسة لكل 1000 ساكن، وإذا استثنينا الأعمال الحرة والنشاطات الحرفية فلا يتعدى هذا المعدل 11 مؤسسة لكل 1000 ساكن. الجدول الموالي يبين بالتفصيل حركة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالجزائر.

جدول رقم 01: حركة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة

نوع المؤسسة	حركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –سداسي أول 2016				سداسي أول 2016
	إنشاء	**إعادة إنشاء**	**شطب**	**التطور**	
شخص معنوي	38788	4035	3338	39485	386577
شخص طبيعي	45426	4001	9312	40115	251436
المجموع	**84214**	**8036**	**12650**	**79600**	**638013**

Source : Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, "bulletin d'information statistique de la pme ", Alger, Novembre 2016, n°29, p :15 .

ثانيا– معوقات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من كثير المشاكل والتحديات التي يرتبط جزء منها بطبيعة هذا القطاع في حد ذاته وآخر ناجم عن مشكلات تتعلق بالمحيط والبيئة التي تعيش فيها، وتنوعت من المشاكل المرتبطة بالتمويل إلى الإدارة إلى المشاكل المتعلقة بالمحيط الخارجي...الخ، وهي كلها عوامل من شأنها أن تحد من نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، إن لم يتم معالجتها لما لهذه المؤسسات من دور جد هام في الاقتصاد الجزائري؛ ويمكننا تشخيص مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى العوامل الموالية.

I. سوء بيئة الأعمال بالجزائر

تعمل الإدارة في جميع أنحاء العالم على البحث على السبل الأنجع والأيسر لضمان تطبيق اللوائح الإدارية والتنظيمية، وفق منظومة تتوائم وطبيعة النشاط الاقتصادي، الذي يتسم بالسرعة والتغير، حيث يعتمد انطلاق أي نشاط اقتصادي أو تطويره على مجموعة من الإجراءات يتخذ الجانب الإداري حيزا لا بأس به ضمن هذه الإجراءات، وبالتالي فهي

تسعى دائما إلى تسريع مختلف الإجراءات الإدارية لضمان انطلاق مختلف المشاريع أو تطويرها، خاصة ما تعلق منها بمشاريع ذات طابع صغير أو متوسط، فتصبح العملية أكثر إلحاحا، وقد نجحت الكثير من الدول في تخفيض العبء الإداري. و الجزائر من الدول التي سعت كثيرا لتخفيف هذا العبء على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها لحد الآن لم تنجح كثيرا في هذا الجانب.

-مشكل الإجراءات*

يستلزم إنشاء أي نشاط تجاري بالجزائر، وفقا لبيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال للبنك العالمي لسنة 2016 (World Bank report,2016, p :11)، 12 إجراءا لبدء العمل، وإذا ما قورنت بفرنسا مثلا، نجد أن إنشاء أي مشروع يتطلب 05 إجراءات فقط، وهو تقريبا ثلث الإجراءات المطلوبة بالجزائر، وإذا اعتبرنا أن فرنسا دولة متقدمة لا يمكن جعلها معيارنا للمقارنة بالنسبة للجزائر، فإننا نجد بالمقابل تونس والمغرب اللذان تجمعنا معهما قواسم كثيرة مشتركة، تتطلب بهما إجراءات إنشاء مشروع تجاري 10 إجراءات و04 إجراءات للبلدين على التوالي، وهي تبقى بعيدة على 12 إجراء بالجزائر مما يجل إنشاء أي مشروع تجاري بالجزائر يتوقف عند هته المحطات الإثناعشر قبل الانطلاق، وهي بالتالي غير مشجعة تماما لإنشاء أو تطوير مؤسسات صغيرة أو متوسطة.

-الوقت

ويحسب هذا المقياس متوسط المدة الزمنية التي يرى محامو تأسيس الشركات ضرورتها عملياً لاستيفاء أحد الإجراءات بأقل قدر من المتابعة مع الهيئات والمصالح الحكومية، ودون أية تكاليف إضافية. في الجزائر 20 يوم هو ما يتطلبه إتمام الإجراءات الإدارية لإنشاء نشاط تجاري، أي تقريبا ثلاث أسابيع كاملة، في حين تتطلب الإجراءات الإدارية في فرنسا أربعة أيام فقط، كما أن 11 يوما كافية لإتمام مختلف الإجراءات بتونس، وهي تقريبا نفس المدة بالمغرب بفارق يوم واحد لصالح المغرب، وهي كلها أرقام بعيدة جدا عن 20 يوم التي تتطلبها البيروقراطية الجزائرية لإنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة بالجزائر.

* يمثل الإجراء على سبيل المثال، الأجهزة الحكومية، أو المحامون، أو المراجعون، للاستزادة: راجع في ذلك منهجية البنك الدولي: http://arabic.doingbusiness.org/methodology/starting-a-business

-التكلفة

تحسب التكلفة كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد في البلد المعني، فتكلفة الإجراءات الإدارية بالجزائر قدرت بحدود 10.9% من الدخل القومي الفردي، علما أن الدخل الفردي للجزائر بلغ 5.340 دولار، بينما لا تتعدى تكلفة الإجراءات الإدارية المرافقة لإنشاء أي مشروع تجاري بفرنسا 0.8% من الدخل القومي الفردي، وحتى تونس لم تتعدى تكلفة الإجراءات الإدارية 3.9% من الدخل القومي الفردي بالرغم من أن الدخل القومي الفردي لتونس لا يتعدى بدوره 4.459 دولار، فيما تعتبر تكلفة الإجراءات الإدارية مرتفعة نسبيا بالمغرب والتي بلغت تقريبا 09% من الدخل القومي الفردي الذي هو أصلا متدني حيث وصل إلى 3.020 دولار، ورغم ذلك تبقى تكلفة الإجراءات الإدارية بالجزائر هي الأعلى بين هذه الدول.

جدول رقم 02: تكلفة الإجراءات الإدارية لإنشاء نشاط تجاري

	الدخل القومي للفرد	تكلفة الإجراءات الإدارية (بالدولار)	نسبة التكلفة إلى الدخل القومي للفرد (بالمائة)
الجزائر	5340	582.06	10.9
فرنسا	43080	3446.4	0.8
تونس	4459	173.90	3.9
المغرب	3020	274.82	09.1

1 -**الحد الأدنى لرأس المال المدفوع**

يشير شرط الحد الأدنى المدفوع من رأس المال إلى المبلغ الذي يتعين على صاحب منشأة الأعمال أن يودعه لدى البنك أو مصلحة الشهر العقاري والتوثيق قبل إجراءات التسجيل. ويمثل الحد الأدنى لرأس المال المدفوع المسجل في الجزائر أكثر من 23 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد، بينما تخلت المغرب عن هذا الشرط، أما كل من فرنسا وتونس فلا شرط لحد أدنى من رأس المال لإيداعه بالبنك. والجدول التالي يمكن أن يوضح هذه المقارنة بشكل أفضل:

جدول رقم03: مؤشرات بيئة الأعمال بالجزائر

البلد	بدا المشروع الترتيب العالمي	عدد الإجراءات	الوقت بالأيام	التكلفة (٪ من متوسط الدخل القومي للفرد)	المدفوع في الحد الأدنى .رأس المال (٪ من متوسط الدخل القومي للفرد)
الجزائر	145	12	20	10.9	23.6
فرنسا	32	5	4	0.8	.00
تونس	103	10	11	3.9	.00
المغرب	43	4	10	9.1	0.0

Sours: World Bank report, « Doing Business measuring regulatory quality and efficiency, Economy Profile: Algeria,2016 » 13th edition, p :11.

إن ضعف بيئة الأعمال في الجزائر وفق هذه الخصائص تجعل من إنشاء وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأعمال الخاصة، أمر غاية في الصعوبة ويشكل عائقا لا يستهان به في تطورها ونموها.

II. مشكلة التمويل البنكي

بلغ حجم القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المتمثلة أساسا في القطاع الخاص سنة 2014 حوالي 3121.7 مليار دينار جزائري؛ أي ما نسبته 48% من حجم القروض الإجمالية الممنوحة خلال سنة 2014 (Banque d'Algérie, juillet 2015, p :162)، وبالرغم من هذا المبلغ المعتبر إلا أنه يغير كثيرا في مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. فلا تزال المؤسسات العمومية تحضى بالنصيب الأكبر من التمويل والائتمان من قبل البنوك، بالرغم من أن حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو الطاغي على الاستثمار في الجزائر.

جدول رقم 04: حجم القروض الممنوحة للاقتصاد وفق القطاع

	2010	2011	2012	2013	2014
القطاع العام	1460.6	1741.6	2040.2	2434.0	3382.3
القطاع الخاص	1806.7	1984.2	2247.0	2721.9	31.21.7
الإدارة المحلية	0.8	0.7	0.4	0.4	0.6
المجموع	3268.1	3726.5	4287.6	5156.3	6504.6
بالنسبة المؤوية					
القطاع العام	44.7	46.7	47.6	47.2	52.0
القطاع الخاص	55.3	53.2	52.4	52.8	48.0
الإدارة المحلية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المجموع	100	100	100	100	100

Source : Banque d'Algérie ; « rapport 2014 : Evolution économique et monétaire en Algérie », juillet 2015, p :162.

عجز البنوك الجزائرية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعود أساسا للأسباب الموالية:

1- كثرة الإجراءات

يطغى على تشكيلة النظام البنكي الجزائري العمل العمومي التابع للدولة، مما يجعل اتخاذ قرارا الإقراض يأخذ الكثير من الثقل وبالبيروقراطية الإدارية، وهذا لطبيعة الخدمة العمومية من جهة، ولمركزية القرار من جهة أخرى، فتخضع بعض قرارات التمويل لرأي الإدارة الجهوية للبنك، وتخضع قرارات أخرى لرأي الإدارة المركزية للبنك، مما يطيل آجال منح القرض للمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة الراغبة في تمويل نشاطها، فتتراوح بالتالي هذه المدة بين 5 إلى 6 أشهر(سليمان ناصر، آدم حديدي، جوان 2015، ص: 19.).

2- قلة شبابيك البنك

تعاني البنوك في الجزائر من مشكل قلة تغطية الشبابيك، فحسب الإحصائيات نجد معدل شباك لكل 25.000 موطن في الجزائر، وهي نسبة ضئيلة تجعل من قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاتصال بالبنوك وفروعها ضعيفة، فإذا ما قارنا هذه النسبة مع كل من البنوك التونسية نجد 9.530 شباك لكل مواطن، والبنوك المغربية 12.540 شباك لكل

مواطن(Amine Sadek, 2013)، وهو دليل واضح على عدم عملية البنوك الجزائرية وابتعادها عن ذهنية العمل التجاري المحترف.

3- ارتفاع معدل رفض الإقراض

تتعرض 47% من طلبات الإقراض للرفض من قبل البنوك الجزائرية لأسباب متعددة حيث لا يتم قبول إلا ما نسبته 53% من الطلبات الأمر الذي لا يحفز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على طلب التمويل البنكي وإذا ما أجرينا مقارنة بسيطة مع كل من تونس والمغرب نجد أن نسبة قبول الإقراض على التوالي هي: 96%، 68% (Amine Sadek, 2013).

شكل رقم 02: مقارنة للنظام البنكي لكل من الجزائر، تونس والمغربي من ناحية التغطية ومعدل قبول الإقراض

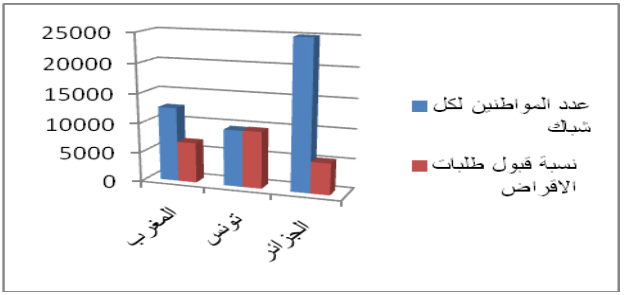

III. الصعوبات المتعلقة بالعقار الصناعي

أصحاب المشاريع الجديدة في الجزائر يعانون غالبا من مشكلات مرتبطة بالعقار المخصص لتوطين مؤسساتهم، فالحصول على عقد الملكية أو عقد الإيجار يعد أساسيا من اجل الحصول على التراخيص الأخرى المكملة.

فقد عجزت الكثير من التعليمات والقوانين المتعلقة بآليات تسهيل منح الأراضي إلى المستثمرين، عن تسوية مشكل العقار الصناعي حيث ساهمت هذه التعليمة في تحويل مساحات مهمة من العقار الصناعي لصالح نشاطات عمرانية وتجارية، كما أنها عجزت عن توفير عقار صناعي قابل للاستغلال (كتوش عاشور، 2006).

فبالرغم من امتلاك الجزائر لـ72 منطقة صناعية ZI وأكثر من 450 منطقة نشاط ZA تتربع على أكثر من 17.000 هكتار بناءا على إحصائيات موقع الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، إلا أنها غير مستغلة ومهملة بنسبة كبيرة، وهذا راجع لعدة أسباب أهمها:

امتلاك أصحابها لعقود مؤقتة أو عقود إدارية بسيطة، تجعل من إمكانية استغلالها غير واضحة بالنسبة لأصحاب هذه العقود، ناهيك عن المضاربة في مثل هذا النوع من المناطق الصناعية التي امتلكها أصحابها في سنوات سابقة بالدينار الرمزي ويسعون للمضاربة فيها.

ومع هذا وحسب تقرير الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري فقد عالجت الوكالة 6.283 ملف للحصول على عقار صناعي لم تقبل منها إلا 3.331 أي ما يعادل 53% من الملفات المدروسة، فيما رفض الباقي أو أجل لأسباب متنوعة ويبقى الضغط على العقار الصناعي بالجزائر قويا إذا أن مستوى رفض الملفات سجل معدل 47%. وترجم الضغط الذي يعرفه سوق العقار الصناعي بالجزائر بارتفاع في الأسعار حيث بلغ سنة 2014 المعدل الوطني للأسعار 7.259 دج للمتر المربع حسب معطيات الوكالة (Agence Nationale d'Intermediation et de Régulation Foncière, 2014, p02).

جدول رقم 05: حجم الملفات المعالجة لطلب العقار الصناعي

	الملفات المقبولة	الملفات المؤجلة	الملفات المرفوضة	المجموع
الملفات المعالجة	3331	1168	1784	6283
النسبة المئوية %	% 53	% 19	% 28	% 100

Source : Rapport de l'Agence Nationale d'Intermediation et de Regulation Fonciere, « Analyse des dossiers traités par les CALPIREF - Exercice 2014-», Avril 2015, p : 04.

وبالنظر لهذا الضغط الكبير على العقار الصناعي بالجزائر، فقد تم الشروع في إعادة وتهيئة الكثير من المناطق الصناعية وكذلك إنشاء حظائر صناعية "parcs industriels"، حيث يتضمن برنامج الحظائر الصناعية الجديد 49 حظيرة موزعة على 39 ولاية عبر مختلف مناطق الوطن وخصص لهذا البرنامج ما مساحته 11.622 هكتار (ANIREF/ PRESENTATION, p : 16)، ومع هذا فإن انطلاق هذه الحظائر لخدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من ناحية توفير العقار الصناعي لمزاولة النشاط، لا تزال في طور الإعداد.

جدول رقم06 : توزيع الحظائر الصناعية وفق المناطق بالجزائر

المنطقة	عدد الحظائر	المساحة /هكتار
الشمال	30	7132
الهضاب العليا	12	3024
الجنوب	7	1466
المجموع	49	11622

Source : ANIREF/ PRESENTATION, «Présentation du programme des nouveaux parcs industriels », p :16, disponible sur le site web officiel de ANIREF, Algérie : http://www.aniref.dz/documents/Programme-damenagement-des-parcs-industriels.pdf

فعلى الرغم من هذه الإجراءات المتخذة التي حاولت تشجيع الاستثمار الوطني الخاص أو الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن ذلك لم يحد من المشكلة، ولا يزال العديد من المستثمرين يواجهون صعوبات حقيقية في الحصول على قطع الأراضي لمحدودية العرض، في الوقت الذي تبقى فيه مساحات واسعة غير مستغلة.(بن حمودة محبوب، بن قانة اسماعيل، 2007، ص-ص:61-63.)

كما تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال العقار الصناعي عوائق من أجل إنجاز وتنمية المشاريع الاستثمارية تتمثل في: (شبايكي سعدان، 2007.)

- طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار؛
- الرفض غير المبرر أحيانا للطلبات؛
- اختلافات لا تزال قائمة بسبب أسعار التنازل؛
- نقص في الموارد المالية لدى الجماعات المحلية خاصة بتعويض المالكين الأصليين، دولة أو خواص؛
- مشكلة عقود الملكية التي لا تزال قائمة في كثير من جهات الوطن.

IV. صعوبات أخرى

يوجد مشكلات وصعوبات أخرى تقف في وجه إنشاء ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحد كثيرا من قدرتها التنموية أهمها:

1 -صعوبات جبائية

من العوامل المهمة التي تشجع تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو النظام الضريبي، فقد أظهرت عدد من الأبحاث التي أجريت في بلدان مختلفة مثل دراسة

(Yadviga Semikolenova, 1999, p,p:9,10.) أو دراسة (Emmanuel Eragbhe and Kennedy Prince Modugu, , 2014, pp:63-87) أكدت أن تلك التي يكون فيها مستوى مرتفع من الضغط الضريبي تتراجع مؤسساتها في نسبة المساهمة في الناتج الخام والعكس صحيح.

وبالقياس فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تعاني من صعوبات جباية عديدة، حيث يتعلق الأمر هنا بالطريقة المعمول بها حاليا لاقتطاع الرسوم والضرائب المطبقة على المؤسسات في طورها الاستغلالي العادي، فقد صنفت الجزائر في رتبة جد متأخرة عالما، فحسب تقرير البنك الدولي (World Bank report, 2016, p :66) احتلت الجزائر المرتبة 169 عالميا من أصل 189 دولة مصنفة في مجال الضرائب المفروضة على الشركات.

شكل رقم: 02 مقارنة لتصنيف الجزائر ضمن عدد من الدول في مجال فرض الضرائب

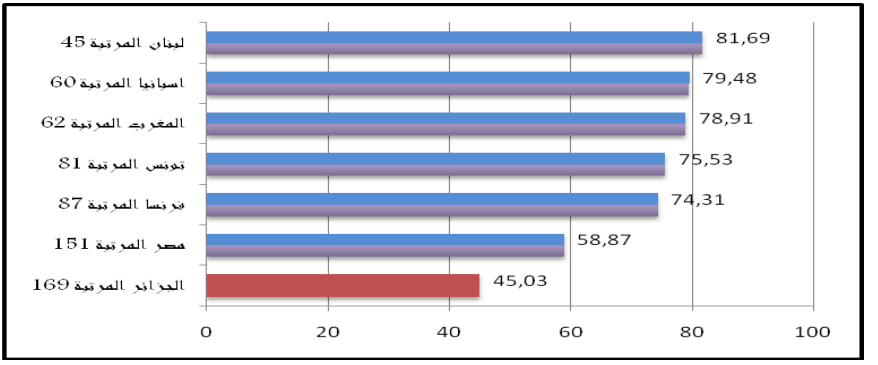

Source : World Bank report, « Doing Business measuring regulatory quality and efficiency, Economy Profile: Algeria,2016 » 13th edition, p :66. (Adapted).

هذه الأرقام تشير لبعد الجزائر عن المعدل العالمي، حيث لم تحقق منه سوى 45.03 نقطة من مائة*، وهي مصنفة أخيرة ضمن هذه الدول، وبالتالي فهي الأعلى ضغطا من الناحية الجبائية على مؤسساتها، علما أن الجزائر من الدول النامية المفترض بها أن تكون أقل ضغطا مقارنة بالدول المتقدمة.

* يتراوح المقياس بين 0 و 100 حيث يشكّل الصفر مقياس الأداء الأسوء و100 مستوى الأداء الأعلى.

ووفق تقرير البنك الدولي دائما، فإن 72% من أرباح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تنفقها في دفع الرسوم والضرائب، هذه الرسوم والضرائب تتفرع إلى عدة أنواع ما جعلها ترتفع بشكل كبير، حيث يقدر إجمالي عدد المدفوعات الضريبية سنويا 27 مدفوعا، ويعكس هذا المؤشر ارتفاع إجمالي عدد مرات دفع الضرائب والاشتراكات، وطريقة الدفع، وتكرار الدفع.

فإنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة في الجزائر يجعلك تسدد ما قيمته 6.6 % من الأرباح التجارية كمبلغ للضرائب على الأرباح المحققة، وتدفع 30.6% من الأرباح التجارية أيضا كمبلغ للضرائب والاشتراكات الإجبارية على العمالة، و35.5% من الأرباح التجارية كضرائب أخرى.

2- غياب بالبورصة

استفادت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الراغبة في الولوج إلى بورصة الجزائر من الكثير من الإجراءات المخففة، مقارنة بالمؤسسات ذات الحجم الكبير، إلا إنها لا تزال غير كافية ولم تشجعها على الانخراط في بورصة الجزائر، فدخول مؤسسة صغيرة أو متوسطة بورصة الجزائر يتطلب سوى (Publications Société De Gestion De La Bourse Des (Valeurs, p:09

أن تكون على شكل شركة ذات أسهم SPA، وينبغي لها أن تعين لمدة خمس (05) سنوات مستشارا يسمى "مرقي البورصة"؛

- فتح رأسمالها بنسبة 10% كحد أدنى يوم الإدراج في البورصة؛

تطرح للاكتتاب العام سندات رأس المال التابعة لها، توزع على ما لا يقل عن خمسين (50) مساهما أو ثلاثة (03) مستثمرين من المؤسسات كحد أدنى يوم الإدراج؛

- تنشر كشوفها المالية للعامين الماضيين، ما لم تعفها لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها من هذا الشرط، وأما شروط الأرباح والحد الأدنى لرأس المال فليست مفروضة على المؤسسة التي تطلب الإدراج في سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك دون الإخلال بأحكام القانون التجاري المتعلقة بالشركات ذات الأسهم التي تقوم باللجوء العلني إلى الادخار.

جدول رقم07: جدول يقارن بين شروط القبول في بورصة الجزائر

الشروط	سوق الأوراق المالية	
	السوق الرئيسية	سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
الشكل القانوني	شكل شركة ذات أسهم SPA.	شكل شركة ذات أسهم SPA.
الحد الأدنى من رأس المال المدفوع	500.000.000 دج.	لا يوجد مبلغ محدد.
نتيجة آخر سنة مالية	يجب أن تكون حققا أرباحا.	ليس شرط.
الحد الأدنى من رأس المال المفتوح للجمهور	20 %	10 %
الكشوف المالية المنشورة	تنشر كشوفها المالية المعتمدة للسنوات المالية الثلاثة الماضية، على أن تكون ربحا.	تنشر كشوفها المالية للعامين الماضيين، ما لم تعفها لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها من هذا الشرط.
المدقق الداخلي	شرط لازم.	شرط لازم+ مرقي البورصة.
عدد حاملي الأسهم	150 مساهم.	50 مساهم، أو 03 مؤسسات مستثمرة.

Source : Publications Société De Gestion De La Bourse Des Valeurs, « guide du Marché PME», Alger, p:09.

بوجود هذه التحفيزات ولا تزال لحد الساعة لم تدرج أي مؤسسة صغيرة أو متوسطة ببورصة الجزائر، ما يشكل عائقا مهما بالنسبة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، باعتبار البورصة مصدرا محفزا للنشاط من خلال دورها التمويلي؛ وإذا ما أخذنا نظرة بسيطة على بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفرنسا "Alternext" نجد أنها ووفق إحصاء 2014 تتكون من 178 مؤسسة صغيرة ومتوسطة استثمرت في البورصة ما قيمته: 4832 مليار أورو، منها:3074 مليار أورو كحقوق على الملكية و: 1758 مليار أورو قروض سندية (Thierry Giami, 2015, p: 05).

3- ضعف بورصة المناولة

تتعلق المناولة الصناعية (sous-traitance) بجميع مجالات التصنيع وتخص أساسا بعض الصناعة منها: الميكانيكية، البلاستيك، المطاط، الخشب، الورق، فضلا عن الصيانة، التكوين والهندسة وغيرها، وتعد المناولة أساسا لضمان الاندماج الصناعي.

ففي الجزائر يبقى وضع المناولة الصناعية بعيدا عن المنشود، بالرغم من إنشاء البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة سنة 1993، كجمعية غير ربحية أنشأها صناعيون

من مؤسسات عمومية وخاصة، تستفيد من الدعم الحكومي ودعم منظمة الأمم المتحدة للتنمية والصناعة "ONUDI"، وتتمثل مهامها أساسا في التقريب بين المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، وبين هذه الأخير والمؤسسات الكبيرة (Samia GHARBI, 2011, p 12:).

وتشير بعض الأرقام إلى أن أهم المؤسسات المناولة على المستوى الوطني في أغلبيتها هي مؤسسات تزاول نشاطها في مجال الميكانيك والمعادن، وتقدر نسبتها بحوالي 67,66%، ونسبة 20,83% تنتمي لقطاع الكيمياء والصيدلة، ونسبة 4,14% خاصة بقطاع الحديد والتعدين، ونسبة متعادلة كذلك 4,17% تجمع بين نشاطات الجلد والبلاستيك والقماش، والباقي (أي 3,17%) في نشاطات مختلفة (علالي فتيحة وفاطمة الزهراء عراب، 2012، ص: 15.) ، والشكل التالي يبين ذلك:

شكل رقم 04: تصنيف المؤسسات المناولة في الجزائر حسب النشاط

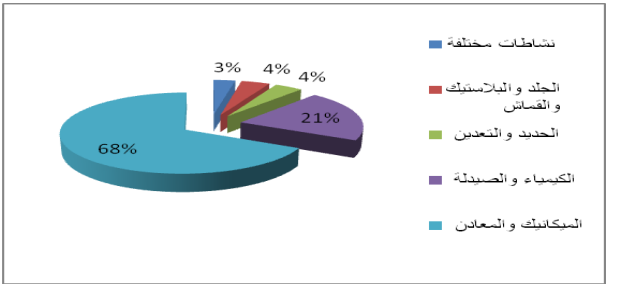

المصدر: علالي فتيحة وفاطمة الزهراء عراب، "تنشيط المناولة الصناعية كخيار استراتيجي هام لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر"، الملتقى الوطني حول: إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، يومي 18 و 19 أفريل 2012، ص: 15.

4- ضعف في إشراك مؤسسات البحث العلمي

تتفق الكثير من الدراسات الأكاديمية على وجود نوع من القطيعة بين ما يجري في الجامعة ومؤسسات البحث الجزائرية من جهة والواقع الاقتصادي من جهة أخرى، وهذه إشكالية تحتاج لوحدها إلى بحث فكم من تصورات وأبحاث جادة في الاقتصاد لا تزال مهملة ولم يتم النظر فيها، وكان بالإمكان الاستفادة منها في حل قدر من المعضلات التي تواجه نمو الاقتصاد الوطني وتطوير الاستثمار والمؤسسات.

فالجزائر تتوفر على أكثر من 28.300 أستاذ باحث و2.315 باحث دائم يساهمون في تنفيذ البرامج الوطني للبحث لذات صلة بمجالات مختلفة (الزراعة وتربية الأحياء المائية، والطاقة المتجددة، والصحة، وغيرها) حسب ما أعلنت عليه وكالة الأنباء الجزائرية بناءا على معطيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي. أي بمعدل يصل ل 780 باحث لكل مليون مواطن.

وبرغم من إنشاء الجزائر للوكالة الوطنية لثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية والتي أوكلت لها مهام مساعدة حاملي المشاريع المبتكرة ومرافقتهم في إخراج مشاريعهم من دائرة المخبر إلى السوق (مرسوم تنفيذي رقم 98-137 مؤرخ في 3 مايو سنة 1998، ص:08.) ، إلا أن حصيلتها لا تزال هزيلة حيث ومن بين 2.100 مشروع نفذ في إطار البرنامج الوطني للبحث "PNR" لم يتم تثمين سوى 400 مشروع لقدرتهم على تقديم قيمة مضافة (Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique, 2015, p:06).

5- غياب الاهتمام بحاضنة الأعمال

بالرغم من وجود الإطار القانوني إلا أن تجسيد نظام المحاضن في الجزائر لا يزال محتشم وغير مفعل، رغم قدرة هذا النظام على مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في مرحلة الإنطاق أين تجد الكثير من الصعوبات التي تحتاج لهيئات مساعدة وانسداد (**المرسوم تنفيذي رقم** 78 03 **المؤرخ في** 25 **فيفري** 2003). و تقسم حاضنات الأعمال في الجزائر إلى نوعين: مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل.

5-1- مشاتل المؤسسات

وفق المرسوم تنفيذي رقم 78 03 المؤرخ في 25 فيفري 2003، مشاتل المؤسسات هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري تتكفل بحاملي المشاريع الراغبين في إنشاء مؤسسات، وتتولى استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات حديثة النشأة لمدة معينة.

تتواجد حاضنات الأعمال في 16 ولاية هي: عنابة، وهران، برج بوعريريج، غرداية، بسكرة، خنشلة، ميلة، سيدي بلعباس، ورقلة، باتنة، أدرار، البيض، أم البواقي، البويرة، تيارت، بشار.

بالرغم من هذا الانتشار لها عبر ربوع الوطن إلا أن النظر في حصيلتها يشير إلا الكثير من الصعوبات حيث لم تستطع مشاتل المؤسسات من احتضان سوى 93 مشروع عبر 13

مشتلة• تم من خلالها إنشاء 37 مؤسسة أي بمعـــدل 39% (Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, 2016, p : 22).

جدول رقم 08: نشاط المشاتل في الجزائر

الولايات	عدد المشاريع المحتضنة سداسي أول 2016	عدد المؤسسات المنشأة
أدرار	05	01
البيض	13	07
برج بوعريريج	04	04
عنابة	09	02
بسكرة	06	06
ميلة	04	03
وهرن	13	00
باتنة	11	06
خنشلة	03	00
سيدي بلعباس	04	01
غرداية	06	06
ورقلة	05	00
ام البواقي	10	01
المجموع	**93**	**37**

Source : Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, "bulletin d'information statistique de la pme ", Alger, Novembre 2016, n°29, p :22 .

5-2- مراكز التسهيل

مراكـــــز تسهيل المؤسسات هي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتهدف إلى مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع شباك يتكيف مع احتياجات منشئي المؤسسات والمقاولين، وتقلـيص آجـال إنشـاء المؤسسات (**المرسوم تنفيذي رقم** 03-79 **المؤرخ في** 25 **فيفري** 2003).

• لم يتم احتساب نتائج ثلاث مشاتل هي: البويرة، تيارت، بشار، نظرا لأنها أنشأة حديثا سنة 2016.

وتبقى حصيلة مراكز التسهيل سيئة مقارنة بما تلقاه هذه المراكز من اهتمام ومصاريف تتحملها الدولة لتسييرها، فقد اكتفت بإنشاء 101 مؤسسة بعد مرافقة لأكثر من 553 مشروع واستقبال أكثر من 1.144 زائر وحامل لفكرة مشروع. ويمكن تفصيل هـذه النتـائج كمـا يوضحه الجدول 09.

جدول رقم 09: **نشاط مراكز التسهيل في الجزائر** –السداسي الأول 2016

مراكز التسهيل	المشاريع المستقبلة	المشاريع المرافقة	خطط العمل الموضوعة	المؤسسات المنشأة	مناصب الشغل المفترض استحداثها
تيبازة	88	38	35	–	978
وهران	57	57	43	40	167
انيار	90	55	18	23	48
برج بوعريريج	100	85	14	–	435
البيزي	34	28	–	–	–
جيجل	26	06	09	–	178
تامنراست	54	53	–	–	–
تعامة	203	96	08	08	209
كندوف	47	14	–	–	–
الطفة	140	11	–	–	–
سيدي بلعباس	26	03	03	–	26
بليدة	46	07	07	30	30
بسكرة	153	23	–	–	–
البيض	24	18	01	–	15
خنشلة	51	37	08	–	121
الأغواط	05	02	–	–	–
المجموع	**1.144**	**533**	**146**	**101**	**2.207**

Source : Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, "bulletin d'information statistique de la pme ", Alger, Novembre 2016, n°29, p :24 .

خاتمة

بعدما اعتمدنا في هذه الدراستنا على تشخيص دقيق لمعوقات نمو المؤسسات الصـغيرة والمتوسطة والتي وجدناها عديدة ومتنوعة، وبالرغم من كثرتها وتنوعهـا إلا أنـه يمكـن تذليلها من خلال:

- إعادة النظر في محيط الاستثمار بالجزائر من خلال مراجعة القـوانين والإجـراءات التي تسمح بتذلل العقابات والإجراءات الكثيرة التي لا تدعم أبدا نمو المؤسسات الصـغيرة والمتوسطة؛

- تطوير المنظومة المصرفية بالجزائر خاصة من ناحية دعم الاستثمار في البنوك الخاصة من جهة، وتطوير أساليب الدفع الالكتروني، وتشجيع المعاملات المالية الالكترونية التي لا تزال فيها الجزائر جد متأخرة؛
- مراجعة النظام الجبائي في الجزائر، وعصرنة بورصة الجزائر والعمل على نشر ثقافة البورصة والاستثمار في سوق المال خاصة لدى البنوك والمؤسسات المالية التي لا تزال متخلفة في هذا الجانب؛
- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على التصدير من ناحية، واتباع طرق حمائية لمنتجات هذه المؤسسات خاصة عند السنوات الأولى لانطلاق النشاط؛
- تطوير مراكز الدعم والإسناد الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحسن عمليات المناولة وضبط القوانين المنظمة لها؛
- اعتماد سياسات واستراتيجيات واضحة للترويج للمنتجات الوطنية داخل الجزائر وخارجها لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على الإنتاج؛
- دمج السوق الموازية بطريقة مرحلية في السوق الرسمية وفق آجال محددة واتباع أساليب ترغيبية كالإعفاءات الضريبية المؤقتة، دون المساس بمصالح المؤسسات العاملة أساسا بالسوق الرسمية.

إن تعديل وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر هو عمل شاملا ومتكامل ويحتاج إلى ضبط آجال وبرامج محددة مسبقا وتحت رقابة دائمة، حتى نتمكن من الوصول إلى وضع عادل لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء من ناحية الحجم والعدد أو من ناحية مساهمتها في الاقتصاد الجزائري، وحتى نتمكن من الحديث عن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد دون إضافة ملاحظة –خارج قطاع المحروقات– لأننا اليوم لا نستطيع أن نتكلم عن مساهمة أي قطاع في الوقت الحاضر بوجود قطاع المحروقات.

▪ المراجع

1-OECD," Financing SMEs and Entrepreneurs 2015", An OECD Scoreboard, OECD publishing, 16 Apr 2015, p: 232, 369.

2 –القانون رقم 01–18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية بتاريخ 15 ديسمبر 2001، العدد 77.

3-World Bank report, « Doing Business measuring regulatory quality and efficiency, Economy Profile: Algeria,2016 » 13th edition.

4-Banque d'Algérie ; « rapport 2014 : Evolution économique et monétaire en Algérie », juillet 2015, p :162.

5 -سليمان ناصر، آدم حديدي، "تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟"، المجلة الجزائرية للتنمية، جامعة ورقلة، عدد 02، جوان 2015.

6-Amine Sadek, « Les banques algériennes restent à la traîne au Maghreb », article publier le 11. avril 2013 : http://www.algeriepatriotique.com/article/les-banques-algeriennes-restent-la-traine-au-maghreb

7 -كتوش عاشور، "تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، الملتقى الدولي حـــول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.، الشلف، يومي 17 و 18 أفريل2006 .

8-site web officiel de : « Agence Nationale d'Intermediation et de Régulation Foncière ».

9-Rapport de l'Agence Nationale d'Intermediation et de Regulation Fonciere, « Analyse des dossiers traités par les CALPIREF - Exercice 2014», Avril 2015.

10-Agence Nationale d'Intermediation et de Régulation Foncière, « Mercuriale des prix du foncier destiné à l'investissement », 2014.

11-ANIREF/ PRESENTATION, «Présentation du programme des nouveaux parcs industriels », disponible sur le site web officiel de ANIREF, Algérie :

12-http://www.aniref.dz/documents/Programme-damenagement-des-parcs-industriels.pdf

13 -بن حمودة محبوب، بن قانة اسماعيل،"أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي"، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية، ورقلة، عدد05، سنة 2007.

14 -شبايكي سعدان، "معوقات تنمية و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، مجلـــة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الحادي عشر،2007.

15-Yadviga Semikolenova «taxation of small and medium enterprises», A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of MA in Economics, University of Kiev, 1999.

16-Emmanuel Eragbhe and Kennedy Prince Modugu, « Tax Compliance Costs of Small and Medium Scale Enterprises in Nigeria»,International Journal of Accounting and Taxation, March 2014,Vol. 2, No.1.

17-Publications Société De Gestion De La Bourse Des Valeurs, « guide du Marché PME», Alger.

18-Thierry Giami, « rapport annuel 2014, Observatoire du financement des entreprises par le marché» mai 2015.

19-Samia GHARBI, «les pme/pmi en algerie: etat des lieux », université du littoral côte d'opale, cahiers du Lab.RII, N°238, Mars 2011.

20 -علالي فتيحة وفاطمة الزهراء عراب، "تنشيط المناولة الصناعية كخيار استراتيجي هام لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر"، الملتقى الوطني حول: إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، يومي 18 و19 أفريل 2012.

21-Déclaration du ministre de l'enseignement supérieur, Algérie Presse Service, le 08 - 04 – 2014.

22 -مرسوم تنفيذي رقم 98-137 مؤرخ في 3 مايو سنة 1998، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية وتنظيمها وسيرها، الصادر بتاريخ 06 ماي 1998، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 28.

23-Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique, "Revue El Bahth", Revue de la Direction Générale de la Recherche Scientifique et du Développement Technologique, N°05 - 1er Trimestre 2015.

24 -تم إصدار المرسوم تنفيذي رقم 78 03 المؤرخ في 25 فيفري 2003 يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الصادر بتاريخ 26 فيفري 2003، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 13.

25-Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, "bulletin d'information statistique de la pme ", Alger, Novembre 2016, n°29.

26 -المرسوم تنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فيفري 2003 يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، الصادر بتاريخ 26 فيفري 2003، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 13.